اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

الدينار العراقي في البورصة العالمية

الدولة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

الاستثمار الاجنبي.. بين الحاجة والحذر

(٣.٢)

د. جميل محمد جميل الدباغ*

ان العولمة التجارية كمصطلح اقتصادي لم تكن وليدة العقدين الماضيين من الزمن كما يعتقد الكثيرون، لان بذورها كانت قد زرعت عقب انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وقبل ان تضع الحرب اوزارها بقليل من خلال معاهدة برتن وودز التي عقدت عام ١٩٤٤ في نيوهمشاير الامريكية تحت اشراف الرئيس الامريكي الاسبق تيودور روزفلت والتي تم بموجبها انشاء الاذرع الرئيسية الثلاث للسيطرة على العالم اقتصاديا وانشاء نظام اقتصادي دولي جديد تتحكم فيه الولايات المتحدة الامريكية كزعيمة للعالم الحر. هذه الاذرع الثلاث هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة على اساس من الترابط المحكم بينهم بهدف التحكم والسيطرة في النظام الاقتصادي الجديد الذي يصب في مصالح الولايات المتحدة الامريكية والبلدان الرأسمالية الاخرى والتي تعرف اليوم باسم البلدان الصناعية السبعة (مجموعة السبعة الكبار). ولعل تلك الاتجاهات ليست في صالح البلدان النامية ومن بينها بلدان العالم العربي التي تعاني اصلا من التخلف. يضاف الى ذلك ان الاوضاع السياسية التي تتحكم بها التقاليد الاقتصادية ومن خلال العولمة لم تكتف بهذا بل تعدته لتشمل مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية وحتى الدينية. وهذا ما يمكن ملاحظته بشكل مكثف في مطلع الالفية الثالثة حيث تحاول الرأسمالية ليس فقط تحطيم الانتاج وانما تسعى لتغيير انماط التفكير والاذواق واسلوب الحياة من خلال النشاط الاعلامي. لذلك يمكن القول ان المنظمة العالمية للتجارة تساهم بشكل كبير في تركيز التحولات آنفة الذكر من خلال السيطرة على التجارة الدولية بطريقة واسلوب تضمنتها اتفاقية انشائها وبدء اعمالها منذ عام ,١٩٤٧ وعند متابعة الاوضاع الاقتصادية لبلدان العالم العربي نجدها على العكس من اتجاهات العولمة الاقتصادية، فبينما احدثت العولمة تقدما لايمكن انكاره في مجالات الانتاج الصناعي عموما والزراعي خصوصا، نجد العكس يحصل بالنسبة للبلدان العربية حيث تباطأ الانتاج وزادت الفجوة الاستيرادية لمختلف السلع والخدمات عاماً بعد آخر واصبحت الفاتورة الاستيرادية تثقل اعباء ميزانيات هذه الدول حتى النفطية منها. وهذه الحقيقة كانت ولا تزال تؤكدها جميع الدراسات والبحوث الخاصة بالزراعة والأمن الغذائي.

وعموما، فان العولمة يمكن تعريفها على انها تكامل الانتاج والتوزيع واستخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم. وتتمثل مظاهر العولمة على مستوى عوامل الانتاج في زيادة تدفق رأس المال والعمل عبر الحدود، وعلى مستوى المنتج في النمو الكبير للتجارة العالمية فضلا عن النمو في الانتاج العالمي. ويتحدد مفهوم العولمة عند (الانكتاد) بزيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الاجنبي المباشر واسواق رأس المال. كما زاد في عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وتحرير والغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي.

لقد تسارعت وتيرة العولمة منذ منتصف الثمانينيات في الاقتصاد العالمي بصورة كبيرة حيث زادت التجارة العالمية بضعف السرعة التي زاد بها اجمالي الناتج المحلي العالمي تقريبا. واخذت الاسواق المالية في كثير من الدول التحرر السريع من القيود المفروضة عليها، كما تسارعت التدفقات المالية في كثير من الدول النامية كذلك حقق الاستثمار الاجنبي المباشر نموا ليس فقط بالنسبة للناتج العالمي ولكن ايضا بالنسبة للتجارة الدولية.

ويتجسد الشكل البسيط للعولمة في اشتراك احدى الوحدات الاقتصادية لدولة ما في التجارة بمنتج وحيد مع كيان اقتصادي في دولة اخرى. بينما الشكل العميق للعولمة يتمثل في قيام وحدة او كيان اقتصادي بالتعامل مع عدد كبير من الوحدات او الكيانات الاقتصادية عبر العالم.

لقد جمعت العولمة اجزاء الاقتصاد العالمي وخفضت المسافات الاقتصادية بين المنشآت والمؤسسات والحكومات في الدول والمناطق المختلفة وادت الى زيادة الاعتماد المتبادل بين انشطته كما انها من الجانب الاخر حثت على مزيد من التشدد في المتطلبات البيئية والخوف من فقد السيادة السياسية. واذا كان عقد الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين يعتمد بصفة رئيسية على تبادل السلع والخدمات ونقل التكنولوجيا بدرجة رئيسية فان تسارع التغيرات التكنولوجية وتخفيض القيود على التجارة والاستثمار زادا حدة المنافسة في الاسواق العالمية واخترقت الشركات متعددة الجنسيات الاسواق الاجنبية في الوقت الذي دعمت فيه من قوتها في اسواقها المحلية وتكاملت عملياتها على النطاق العالمي لتخفيض التكاليف ومن ثم زاد الاعتماد الاقتصادي المتبادل القائم على الانتاج وليس فقط القائم على التجارة. وبذلك اصبحت العولمة هي القوة التي تقود النمو الاقتصادي في مناطق عديدة من العالم. ان تقليل القيود على التجارة والاستثمار واتفاقية الأورجواي التي تمخض عنها انشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٠ قد اعطى دفعة كبيرة لتحرير التجارة العالمية في قطاعات جديدة، وقد اسهم كل ذلك في تخفيض القيود على التجارة. اما بالنسبة للاستثمار فان معظم الدول خاصة الدول النامية تحاول الحصول على استثناءات لتحرير السبل نحو مزيد من تدفق رأس المال الاجنبي اليها. كما اعطت فرصا لرأس المال الاجنبي في ولوج انشطة كانت مغلقة عليه من قبل. كذلك اختفت معظم القيود على تحركات رؤوس الاموال في الدول المتقدمة الى الخارج في الوقت الذي بدأت الدول النامية في تخفيض القيود وتحسين الاجراءات وفتح المجالات امام رؤوس الاموال الواردة للاستثمار المباشر. وقد ساعد ذلك على فتح المجال امام المنشآت المحلية والفروع الاجنبية في الدول المضيفة للدخول في الاسواق الدولية من خلال تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية المباشرة. ومنذ عام ١٩٩٧ وقعت معظم الدول على الاساليب الدولية لمعاملة وحماية الاستثمار الاجنبي على مستوى الدولة او المستوى الاقليمي او متعدد الاطراف، الامر الذي قلل من مخاطر الاستثمار الاجنبي وزاد من استقرار قواعده ووضعت الكثير من الدول برامج ترويج لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر اليها.

محددات الاستثمار الاجنبي:

تؤثر عوامل كثيرة على قرارات الاستثمار الاجنبي في الدول المضيفة. وبعض هذه العوامل يرجع الى الدولة المضيفة ذاتها مثل مناخ الاستثمار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. اما بعضها الاخر فيرجع الى المستثمر الاجنبي ذاته من حيث الحجم وتوافر الموارد المادية والبشرية والفنية. وهناك عوامل تعود الى الدولة الام وطبيعة السوق في الدولة التي ينتمي اليها المستثمر الاجنبي. ان درجة تأثير هذه العوامل على قرار الاستثمار تختلف من دولة الى اخرى، ولاشك ان درجة تأثير هذه العوامل على قرار الاستثمار تختلف من دولة الى اخرى، ولاشك ان درجة تأثير العوامل السابقة تظهر بصورة واضحة عند المقارنة بين دولة متقدمة ودولة نامية.

لقد تناولت الكثير من النظريات محددات الاستثمار الاجنبي كنظرية عدم كمال السوق التي تفترض غياب المنافسة الكاملة في الدول النامية، وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الاجنبية. ونظرية المنشأة الصناعية التي تفيد بأن الاستثمار الاجنبي يحقق ارباحا اكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه مزايا احتكارية او شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة. اما نظرية دورة المنتج فقد اكدت على اهمية التفوق التكنولوجي كمورد من محددات الاستثمار الاجنبي بالاضافة الى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي.

وبالمقابل فان نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية اكدت على ضرورة احتفاظ المستثمر الاجنبي بالخبرة الفنية والاختراعات والابتكارات التي تحقق له التميز المطلق بدلا من تصديره او بيعه لشركات الدول المضيفة. بينما ركزت نظرية الموقع اهتمامها على المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الاستثمار الاجنبي.

ووفقا لهذه النظرية توجد العديد من المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الاستثمار الاجنبي في التوجه الى دولة دون اخرى كالمناخ الاستثماري والاجراءات الحمائية والعوامل المرتبطة بالتكاليف والعوامل التسويقية والحوافز والامتيازات التي تقدمها الدولة المضيفة. ثم في عام ١٩٨٣ ظهرت نظرية الموقع الجديدة التي اضفت عددا من المحددات الجديدة على الاستثمار الاجنبي، كخصائص المنتج والدولة المضيفة وعلاقاتها بالدول الاخرى والخصائص المميزة للمستثمر الاجنبي والمركز التنافسي والخصائص التنظيمية للدولة المضيفة والعوامل الدولية والخصائص المميزة للدولة الام.

وعموما فانه يوجد على نطاق كبير اتفاق على ان الاستثمار الاجنبي يحدث عندما تتوفر مجموعة من العوامل اهمها ان تكون للدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي مزايا مكانية افضل من الدولة التي تنتمي اليها الشركة المستثمرة مثل انخفاض الاجور والضرائب واتساع السوق وتوافر المواد الاولية. ان تدفق الاستثمار الاجنبي لايمكن ان يحدث الا اذا سمحت الدولة المضيفة له بالدخول ومن ثم تقوم المحددات المتعلقة بالدولة المضيفة بدور مؤثر في جذب الاستثمار الاجنبي، ومن هذه المحددات:

١. المحددات التشريعية والمتمثلة بالقوانين والتشريعات واللوائح والقرارات وما يرافقها من تعدد وعدم استقرار وسرعة تغيير وكذلك عدم وضوح النصوص مما يحتاج الى وقت طويل لتفسيرها وفهمها مما يعتبر عائقا امام المستثمر الاجنبي بل وحتى المحلي.

٢. غياب الاستقرار الاقتصادي لأسباب ذاتية تتعلق بالدولة المضيفة وموضوعية تتعلق بتوازنات السوق العالمية الاقتصادية ومصالح الدول الكبرى المؤثرة فيه.

٣. القيود المفروضة على البلدان النامية للحصول على التكنولوجيا الحديثة والتي تتمتاز بها السوق الدولية المتقدمة وهذه القيود لا توفر الحافز لدى كل من الدولة المضيفة والاستثمار الاجنبي.

٤. عدم وجود حافز على الاستثمار بحيث يلعب دورا مهما في قيام مشاريع تنموية تساعد في تطوير الذهنية الصناعية والزراعية وهذا يعزى الى تخلف الذهنية الاستثمارية متعددة الاطراف من جهة والى الشعور بأن الاستثمار الاجنبي هو اسلوب محسومة سيئاته مسبقا من جهة اخرى.

٥. الناتج المحلي الاجمالي، حيث اوضحت دراسات عديدة ومنها دراسة (الانكتاد) عام ١٩٩٧ على ٤٢ دولة نامية ان وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الناتج المحلي والاستثمار الاجنبي.

٦. سعر الصرف، وقد اكدت كل الدراسات على وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي من جهة وتدفق الاستثمار الاجنبي من جهة اخرى، واوضحت الدراسات ان تقلبات اسعار الصرف تؤدي الى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الاخرى الممثلة في تحويلها للخارج او اعادة توزيعها.

٧. معدل التضخم: يؤثر معدل التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الارباح وحركة رأس المال مثلما يؤثر على تكاليف الانتاج ومدى ربحية السوق وفساد المناخ الاستثماري. وفي دراسة اجريت على ٥٤ دولة نامية ظهر وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الاجنبي بسبب ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة مما يشكل مخاطر للمستثمرين.

٨. الاصلاح الاقتصادي: ان مفهوم الاصلاح الاقتصادي يعني ترك ادارة النشاط الاقتصادي الى قوى السوق وتقليل التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع. وفي دراسات عديدة اجريت في الدول النامية اثبتت ان الاصلاح الاقتصادي كان عاملا ايجابيا لجذب الاستثمار الاجنبي.

,٩ الاستقرار السياسي: تؤكد بعض الدراسات تأثر الاستثمار الاجنبي المباشر بمدى الاستقرار السياسي في الدول المضيفة. ان عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الاستثمار الاجنبي المباشر اذ لا يمكن للمستثمر ان يجازف بأمواله والعمل في ظل التقلبات السياسية المستمرة.

وزارة النفط والامتحان الصعب..

من يقف وراء التلاعب باسعار الغاز السائل؟!

بغداد / رياض القره غولي

لاتزال وزارة النفط لم تستكمل اجراءاتها لانجاح تنظيم تجهيز المشتقات النفطية وضبطها ولاسيما في مادة الغاز السائل، وكأن مهمتها انتهت يوم وزعت الكوبونات على المواطنين، من دون اجراءات تكميلية تحكم معها اساليب التلاعب بالاسعار والمنتوج، في ظل الطلب المتزايد على المنتوج شتاء. المنافذ الرسمية لتوزيع الغاز السائل والمتمثلة بالمحطات تسودها الفوضى والصفقات بين القائمين عليها والباعة ليضيع المواطن بين هاتين الحلقتين، فالازدحام والتدافع على اشده في المحطات بدءا من الساعة السادسة حتى الثالثة عصرا من اجل الحصول على قنينة الغاز بالسعر الرسمي.

مادامت اسعار الغاز السائل قد وصلت الى (٤) الاف دينار بالبطاقة الوقودية ونحن مازلنا في بداية فصل الشتاء فكم سيصل صعرها التجاري مع اشتداد موجة البرد وبروز مظاهر الشحة؟.. سؤال نتمنى ان تجبينا عليه وزارة النفط.

قامت (في الحدث الاقتصادي) بزيارتين لموقعين من مواقع توزيع الغاز السائل في الدورة والعامرية. التقينا بالسيدة ام عمار التي قالت إن الحصول على الغاز السائل من المنفذ الرئيسي بات صعبا للغاية، فعائلتها لا تقوى على دفع مبلغ شراء الغاز السائل بالسعر التجاري او الحصول عليه من الباعة باسعار تصل الى اربعة الاف دينار للقنينة الواحدة، فتضطر الى الوقوف في الطابور طويلا للحصول على احتياجها من الغاز، قالت: وقفت في هذا المكان مرات عديدة من دون ان احظى بقنينتين للطبخ، ومن ذلك تراني اقف هنا لأن لا خيار لي سوى ذلك. شاطرتها الرأي سيدة اخرى كانت تقف الى جوارها مشيرة الى ان الغاز السائل متوفر لكنه يحتاج الى ضبط في التجهيز، فبغياب الرقابة والتفتيش، يبيع عمال المحطة على هواهم ويتاجرون بهذه المادة بالاتفاق مع الباعة المتجولين من دون وازع من ضمير او رادع قانوني، وهنا تكمن مشكلتنا جميعا، فلمن نشكو تلك التجاوزات على حقوقنا واحتياجاتنا الاساسية؟.

المواطن الحاج وسام عبد الله يقول ان وزارة النفط تركت الباعة المتجولين يتلاعبون بالاسعار حينما وزعت بطاقاتها الوقودية في الوقت الذي لم تشهد مادة الغاز السائل اية ازمة تذكر باستثناء توقف معامل التجهيز لأيام بسبب تأخر وصول الغاز المستورد ومع ذلك لم ترتق الى هذا المستوى الذي تصل اليه اليوم اسعار الغاز السائل التجارية، فعلى الرغم من توفر هذه المادة لدى الباعة المتجولين وعدم وجود شحة ظاهرة فيها الا ان اسعارها وصلت الى مستويات لا تقوى العوائل ذات الدخل المحدود والفقيرة على مجاراتها. ان ترك الاسعار تتصاعد يعني تخلي وزارة النفط عن مسؤوليتها المهنية في هذه الظروف العصيبة التي تمر بنا.

المواطن تحسين الخالدي يرى ان التوزيع في المنافذ الرسمية مثل المحطات يستحوذ عليه الوكلاء والباعة المتجولون وكلهم يبيعون باسعار تجارية لغياب الرقابة اذ تركت شركة توزيع المنتوجات النفطية هذه المهمة لهم مما ادى الى هذه الفوضى التي نعيشها كلما اشتدت حاجتنا الى الغاز السائل.

وكلنا يعلم اهمية التزام الوكلاء الرسميين لدى هذه المحطات بالبيع باسعار رسمية وقد يزاد عليها ربحا قليلا لكننا نجدهم يبيعونها مثلما يبيع البائع المتجول بعد ان امنوا من العقاب والمحاسبة، داعيا الشركة المذكورة الى اتباع اليات تحدد الوكلاء وتلزمهم بالتعامل مع الاسعار الرسمية مع هامش ربحي معقول وانهاء حالة الانفلات التي سادت منذ توزيع البطاقات الوقودية ليضيع المواطن بين استغلال الباعة المتجولين وذلة الانتظار والتدافع عند المحطات...

واقترح المواطن صلاح المفرجي ان تتولى سيارات تابعة لشركة توزيع المنتوجات النفطية او شركات اهلية توقع عقودا مع الاولى مهمة بيع الغاز السائل باسعار معقولة تنهي تلاعب الباعة المتجولين وتلزم الشركات الاهلية بضوابط وغرامات في حالة عدم الالتزام بشروط التعاقد وهكذا نكون قد وضعنا معالجات جذرية لهذه المشكلة.

وشكا المواطن عماد البياتي من طريقة تعامل عمال محطات توزيع الغاز السائل بقوله انهم يقومون بادخال الباعة المتجولين وتجهيزهم في الوقت الذي نقف فيه لساعات طوال بانتظار التجهيز من دون جدوى وهذا الأمر دفع العديدين الى ان يتحولوا الى باعة لجني (الارباح) الكبيرة!